الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العولمة الرأسمالية وهوية اليسار الفكرية

(١-٢)

لطفي حاتم
كاتب

بعد انهيار التجارب الاشتراكية أثار الكثير من الباحثين ورجال الفكر والسياسية جدلاً نظرياً حول الطبيعة الفكرية لأحزاب اليسار الاشتراكي متسائلين عن ركائزها النظرية في الطور الجديد من التوسع الرأسمالي. وبهذا المنحى وبعد تدني فعالية ومواقع تلك الأحزاب في التشكيلات الوطنية وانتقال العديد منها إلى مواقع غير مألوفة في الممارسة السياسية تزداد مطالبة كثرة من الأوساط اليسارية الديمقراطية بتحديد تلك الهوية الفكرية بهدف إعادة الحيوية للتيار اليساري في الحياة السياسية باعتباره واحداً من تيارات الحداثة التي لعبت أدواراً مهمة في تاريخ التقدم الاجتماعي.

في هذا السياق تواجه الباحث حزمة من الأسئلة منها: هل ما زالت الأحزاب الاشتراكية محركاً من محركات التطور التاريخي لبلداننا العربية ؟ وإذا كان الجواب إيجابا ما هي المنظومة الفكرية / السياسية القادرة على جعل تلك الأحزاب قاطرة من قاطرات التطور الاجتماعي ؟ ومنها ما هي طبيعة ومضامين الركائز النظرية / التنظيمية الضامنة للتطور الاجتماعي اللاحق ؟ وأخيراً هل تستطيع قوى اليسار الاشتراكي أن تكون رافعة سياسية معبرة عن مصالح قوى التشكيلة الاجتماعية الوطنية في الطور الحالي من العولمة الرأسمالية ؟

في ضوء حركية الأسئلة المثارة وإشكالاتها الفكرية/ السياسية نحاول الاقتراب منها بموضوعات عامة يمكن حصرها بمفاصل أساسية:

المفصل الأول: التمثيل الطبقي لأحزاب اليسار الاشتراكي في البلدان الوطنية.

المفصل الثاني: الركائز الفكرية لأحزاب اليسار الاشتراكي في الطور الجديد من العولمة الرأسمالية.

المفصل الثالث: اليسار الاشتراكي والتكتلات الدولية.

وأخيرا الديمقراطية والعلاقات الدولية.

أولا: أحزاب اليسار الاشتراكي وقاعدتها الاجتماعية.

لإضفاء الشرعية الفكرية على ضرورة تطوير المواقع الطبقية لليسار الاشتراكي لابد من التركيز على بعض الأفكار الأساسية الساندة لتلك الشرعية والتي أراها في:

١ . عجز التشكيلات العربية عن إنتاج قوة اجتماعية قادرة على الجمع بين العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية وذلك لأسباب عدة أبرزها الاستقطاب الأيديولوجي للتيارات السياسية العربية حول الليبرالية الغربية والاشتراكية السوفيتية الأمر الذي أضاع فرص نمو وتطور قوة سياسية ضامنة لمصالح التشكيلة الوطنية.

٢ . بسبب عمليات الاستقطاب والتهميش الرأسماليين جرى فرز شرائح اجتماعية بيروقراطية / برجوازية طفيلية قادت مصالح الدول العربية بالضد من المصالح الوطنية وبالمقابل أنتجت الأنظمة العسكرية ذات الشرعية الانقلابية قوة اجتماعية كابحة للتطور السياسي الديمقراطي المتزاوج ومسؤولية الدولة عن الموازنات الاجتماعية / السياسية.

لهذه الأسباب وغيرها يطالعنا السؤال التالي: هل تستطيع أحزاب اليسار الاشتراكي بناء حركة اجتماعية متعددة المصادر الطبقية تكون أداة سياسية ضامنة لبناء دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية ؟

لإضفاء صبغة فكرية على التساؤل المذكور دعونا نبحث الأمر عن كثب.

أفرز الطور الجديد من التوسع الرأسمالي مشاكل كبرى أمام تطور التشكيلات العربية تجسدت في كثرة من الإشكالات الفكرية / السياسية يمكننا التعرض إلى بعض تجلياتها الأساسية:

أ . أدى التطور الاقتصادي المشوه الذي انتهجته البلدان العربية ووصفات الليبرالية الجديدة إلى خراب الطبقة الوسطي فارزاً بذات الوقت شرائح طبقية جديدة متشابكة المصالح مع الرأسمالي المدول الأمر الذي أضفى على سلوكها السياسي طابعاً عدميا يتسم بتجاهل مصالح البلاد الوطنية.

ب . شكلت اندفاعة حركة رأس المال الحربية نحو كسر الحدود الوطنية وإعادة بناء الأنظمة السياسية عاملاً ضاغطاً لتفتيت الوحدة الوطنية وانزلاق البلدان العربية نحو خطر التهميش والتقسيم.

ج . بسبب عمليات التهميش والإقصاء المتزايدة للقوى العاملة تتآكل وحدة النسيج الاجتماعي وما يفرزه ذلك من حالات التمرد والفوضى عند الشرائح المبعدة عن حلبة الإنتاج.

د . تشترط عمليات التمرد وانهيار الاستقرار الاجتماعي إعادة بناء أجهزة قمعية مركزية لضبط التوترات الاجتماعية المتنامية. وبهذا المعنى تصبح قضية الديمقراطية ودولة المواطنة قضية لا تتلاءم والمصالح الطبقية لتحالف الشركات الدولية مع الحليف الداخلي.

استنادا إلى تلك المحددات تصبح الحاجة إلى وجود قوة اجتماعية / سياسية تشكل مرجعية وطنية قادرة على إعادة التوازن للتشكيلة الاجتماعية ضرورة وطنية يشترطها سير التطور الموضوعي. وبهذا المعنى يمكن التأكيد على قدرة اليسار الديمقراطي أن يكون تلك القوة الاجتماعية الضامنة لإعادة التماسك الاجتماعي عبر تمثيله المصالح العامة لقوى التشكيلة الوطنية. بكلام آخر إن تناقضات مسار تطور العولمة الرأسمالية يفتح الطريق أمام تحول اليسار الديمقراطي إلى قوة وطنية جامعة تشكل في نهاية المطاف البديل التاريخي القادر على إعادة بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحارسة للتوازنات الاجتماعية في الطور الراهن من العولمة الرأسمالية. (١)

إن الرؤية المشار إليها تستند إلى طبيعة المنطلقات الفكرية الجديدة لليسار الاشتراكي المتماثلة في بعض أوجهها مع النهج السياسي للاشتراكية الديمقراطية التي أنتجتها الحركة العمالية الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية التي كافحت من أجل بناء دولة الديمقراطية والرفاه الاجتماعي برغم اختلاف الظروف التاريخية التي واجهت الحركة الاشتراكية الديمقراطية في أوربا والمنبثقة من دخول حركة التوسع الرأسمالي مرحلة الدولة الاحتكارية وما رافقها من انقسام العالم إلى معسكرين متناحرين الأمر الذي وفر هامشاً دولياً لأحزاب الاشتراكية الديمقراطية لبناء دولة الديمقراطية والتضامن الاجتماعي. وبالعكس من ذلك تواجه الأحزاب الاشتراكية في البلدان الوطنية خطر التهميش والإلحاق الناتج عن استبداد السلطات الحاكمة والنزعات العسكرية التدخلية لراس المال المدول.

استناداً إلى تلك المعطيات نواجه بالسؤال التالي: . ما المنطلقات الفكرية الناظمة لمرجعية اليسار الديمقراطي في الطور الجديد من العولمة الرأسمالية ؟

بهدف التقرب من الإشكالية الفكرية / السياسية لمضامين السؤال المثار دعونا نعالج الأمر بمحطات عامة

ثانياً: اليسار الاشتراكي وركائزه الفكرية.

أولاً: بسبب ترابط مستويات التشكيلة الرأسمالية العالمية أصبحت الدول الوطنية الهشة عرضة للتداخلات الدولية ومن هنا باتت النزاعات الداخلية للدول الوطنية جزءاً من السياسية الخارجية للمراكز الرأسمالية. (٢).

إن مشاركة الوافد الخارجي في النزاعات الوطنية أعطى زخماً لقوى الليبرالية الجديدة للتدخل في الشؤون الداخلية تحت شعارات الديمقراطية والإصلاح بهدف المشاركة الفاعلة في صياغة النظم السياسية والاتجاهات الاقتصادية للدول الوطنية.

ثانياً: تتبدى الحركة العالمية لرأس المال المعاصر بتناقض مسار تطورها الذي يتجلى اليوم في قانون التطور المتفاوت بين التكتلات الاقتصادية الكبرى الذي يتحدد مضمون صراعها من خلال كيفية إلحاق الدول الهشة بهذا التكتل الاقتصادي أو ذاك بهدف الاستحواذ على ثرواتها الوطنية. وبهذا المنحى أدى التطور المتناقض لسير العولمة إلى التدخل المباشر في تفكيك التراكيب الاجتماعية للتشكيلات الوطنية وبالمنظور العام شكلت إعادة التشكيل عودة تاريخية لأزمنة الطوائف والأقليات والعشائر . بكلام أخر إن تأثيرات العولمة على البلدان الهشة تتسم بطابع رجعي يستند إلى عمليات التهميش المتواصلة المتسمة بالفوضى والصراع.

ثالثاً: تتعرض الدول الوطنية الهشة التي أنتجتها الحقبة المنصرمة من التوسع الرأسمالي إلى التفتت والتآكل وسيادة الفوضى في النزاعات الداخلية التي تنتقل من تناقضات ذات أهداف اجتماعية / طبقية إلى نزاعات أثنية / طائفية. وفي هذا السياق تعاني البلدان العربية أزمات وطنية كبرى تتمثل بغياب الشرعية الوطنية لأنظمة الحكم وذلك لأسباب تاريخية منها سيادة الشرعية الانقلابية بأردية (دستورية) وتجديدها بديمقراطية شكلية وكذلك استمرار احتكار السلطة عبر الشرعية الو راثية الأمر الذي أفضى إلى غلق الأبواب أمام رياح التغيير وتطور العملية السياسية الديمقراطية.

رابعاً: انطلاقاً من تلك المؤشرات العامة لتطور العلاقات الدولية فان الصراع الراهن يتحدد بين الوطنية الديمقراطية الهادفة إلى صيانة الدولة الوطنية ونسيجها الاجتماعي وبين الليبرالية الجديدة الحاملة لنزعات التفتيت والتهميش والإلحاق.

تباشير فكر النهضة في العراق

بطاطو والطبقة الوسطى العراقية

سعد محمد رحيم
كاتب

لابد، في أثناء الحديث عن المجتمع العراقي، بطبقاته وحركاته السياسية، من عدم إغفال المساهمات البحثية النظرية لحنا بطاطو (١٩٢٦ . ٢٠٠٠)، الذي يعد واحداً من أبرز دارسي طبيعة المجتمع العراقي المعاصر وتحولاته الاجتماعية والسياسية، إلى جانب المحاولات الجدية المهمة للدكتور علي الوردي بهذا الصدد. وبطاطو أميركي الجنسية متحدر من أصل فلسطيني مسيحي، ولد في القدس وهاجر إلى أميركا بعد نكبة ١٩٤٨، درس في جامعة هارفرد وحصل على شهادة الماجستير في مجال الدراسات الروسية، لكنه اختار حقلاً آخر عند دراسته الدكتوراه هو الشؤون المتعلقة بالعالمين العربي والإسلامي. وإذ سعى إلى جعل نطاق بحثه بلدان الشرق الأوسط بادئاً بالعراق، وجد أن المادة المتاحة له عن هذا البلد من الضخامة والثراء بحيث يمكن أن يقصر ذلك النطاق على الحالة العراقية وحدها ففعل. وكان عنوان رسالته للدكتوراه التي تقدم بها هو: (الشيخ والفلاح في العراق (١٩١٧ . ١٩٥٨). وفي المدة المحصورة بين (١٩٦٢ . ١٩٨٢) عمل مدرساً في الجامعة الأميركية ببيروت، ومن ثم في جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة حتى تقاعده في عام ١٩٩٤.

كانت زيارته الميدانية للعراق بين عامي ١٩٥٧ . ١٩٥٨ فجمع وثائق مهمة جداً عن الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية. فناهيك عن شهادة الدكتوراه التي حصل عليها في عام ١٩٦٠، فإنه بقي يجمع الوثائق والمعلومات ويعزز استنتاجاته ويطورها قبل أن ينشرها في عام ١٩٨٧ في كتاب من ثلاثة أجزاء. (الجزء الأول؛ الطبقات الاجتماعية القديمة في العراق. والجزء الثاني؛ الشيوعيون من بداية حركتهم وحتى الخمسينيات. أما الجزء الثالث فكان؛ الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار).

استند بطاطو إلى مناهج علم التاريخ وعلم الاجتماع، وكانت مرجعيته كل من كارل ماركس وماكس فيبر، لكنه في النهاية لم يرضخ للأحكام المسبقة لأنه اختار المنهج التجريبي (الأمبيريقي) في التعاطي مع الوثائق والمعلومات التي حصل عليها فضلاً عن المقابلات التي أتيحت له مع شخصيات عراقية بارزة ومؤثرة، والاستبيانات التي وزعها على عينات من الفئات الاجتماعية ليقيس ظواهر وقناعات المجتمع. ولذا صارت لديه مادة ضخمة كان عليه أن يقوم بخطوات علمية وهو يتعامل معها؛ وبحسب الدكتور فالح عبد الجبار؛ "أولها فرز وتصنيف هذه المادة. وثانيها إجلاء غموض العلائق فيما بين مكوناتها. وثالثها قراءة المعنى في هذه العلائق". وتوسل بطاطو في معرض تحليله لبنية المجتمع العراقي بمفهومي الطبقة ((class والمكانة ((status حيث تتحدد الطبقة من خلال الأساس الاقتصادي والملكية، فيما تتحدد المكانة بعوامل أخرى مثل التعليم والنسب والوجاهة والانحدار العرقي أو الديني. وغالباً ما تتداخل الطبقة والمكانة في المجتمعات الشرقية وتخترق أحداهما الأخرى. وقد ركز على التحليل البنيوي وعلى التغيرات الجارية في إطار البنية. وبرأيه لم يكن المجتمع العراقي مجتمع طوائف ومجتمع طبقات فقط وإنما الاثنان معاً في تداخلهما وتبادلهما التأثير. فما يتعلق بالطبقة يخترق ما يتعلق بالمكانة، وبالعكس.

ينقسم المجتمع عمودياً بين الجماعات الاثنية (العرقية) والدينية والطائفية، حيثما تكون الدولة/ الأمة غير موجودة، أو ضعيفة فيكون الولاء لتلك الجماعات المستند بحسب بطاطو إلى الدعم العاطفي القوي والحميمية الدافئة والأخلاقيات المعيارية، في حين يظل الولاء القومي (في إطار الدولة) مفتقراً لذلك الدعم وتلك الأخلاقيات ما لم تتكون الدولة على أسس سيادية حيث لا يمكن للأمة، على وفق ما يرى بطاطو، أن تقوم من غير السيادة السياسية، أو من غير أن يلازمها نظام سياسي حديث. فمع تكون الدولة فإن الانقسام العمودي يبدأ بالتلاشي لمصلحة الانقسامات الأفقية المتمثلة بظهور الولاءات الطبقية بعد تبلور المصالح الطبقية. والدارس لتاريخ العراق الحديث يلاحظ أن الانقسامات العمودية ظلت قائمة وفاعلة، تخفت قوتها حيناً، وتتأكد حيناً، ولاسيما مع تركيز سطوة الدولة أو ارتخاء قبضتها بالتوسل بآليات القمع. إلى جانب أن تلك الانقسامات نفسها أثرت في طبيعة الدولة الناشئة وشكلها وبعض توجهاتها، بصور متفاوتة، مع تبدل الأحوال وتغير القوى الماسكة بزمام السلطة. وقد فشلت الدولة في تبديد الانقسام العمودي، ولذا واجهت ميلاً شديداً لمعاداتها من قبل فئات من المجتمع، كانت تتسع وتضيق، ولا تلتزم ببنود العقد الاجتماعي، غير المكتوب الذي يجب أن يؤسس لأية دولة ناهضة عمادها مبدأ المواطنة المكفول بدستور وقوانين مدنية، وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية عن بعضها، وحرية الضمير والرأي والمعتقد، والسلم الأهلي، وتداول السلطة سلمياً. وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن قراءة الوضع العراقي الحالي، بارتباكه وفوضاه وانقساماته الكارثية.

يرجع الدكتور فالح عبد الجبار منبع ثراء بطاطو إلى ابتكاره لتوليفة جديدة "هي بمعنى من المعاني ضد المدرسة الجوهرية الخالصة، وضد مدرسة الحداثة الخالصة، سواء بشكلها العربي أو بشكلها الأوروبي". فبطاطو لم يقل بتمايزات جوهرانية (لا تاريخية) بين المجتمعات، أو بتشابهات تامة في الطبيعة ومسارات التطور بينها. أي أنه لم يكن من دعاة الخصوصية المحضة، أو العمومية المحضة. وفي رؤيته للتاريخ يرصد ما يجري على السطح، وما يمور في الأعماق.. يقول: "برأيي أن التاريخ ينطوي على عمليات خفية وأحداث برانية، وهي مترابطة. العمليات الخفية تمضي بلا ضجيج، بل دون أن تُلحظ. أما الأحداث البرانية، بالمقابل، فقد تكون رتيبة أحياناً، ومدوية وعاصفة أحياناً، لكنها بينة في كل الأحوال". كما أنه لم يكن تاريخانياً يعتقد بالحتمية التاريخية وبوجود غائية خفية للتاريخ تحققها قوانين موضوعية خفية تجعل حركة التاريخ خطياً متصاعداً وتقدمياً. لكنه مال أيضاً إلى التفسير المادي / الماركسي للتاريخ، وركز في دراسته على دور علاقات الدم والقرابة والعصبية في الحياة السياسية في بلدان الشرق ومنها العراق. وباختصار نظر إلى العوامل الاجتماعية والسياسية حتى في تفاصيلها المملة، للتعرف على البنى الاجتماعية التي عدها المحرك الأساسي للتاريخ.

حظيت دراسة بطاطو عن المجتمع العراقي بطبقاته وحركاته الثورية بتقويم كثر من الباحثين والمفكرين العراقيين والعرب الذين لا يستطيعون تجاوز منهجه أو أفكاره عن الموضوع السياسي والاجتماعي العراقي. فدراسة بطاطو ليست بالتأكيد خالية من النقص والثغرات إلا أنها في الأحوال كلها لا غنى عنها لجديتها واستنادها إلى معلومات واعترافات ووثائق واسعة أخضعها الباحث لمنهج علمي تجريبي، ونظر تفصيلي متأنٍ وصبور.. يقول الدكتور سيار الجميل: "وهنا يبرز أمامنا عمل المؤرخ الراحل حنا بطاطو الذي صرف عليه سنوات طويلة وأخرجه بالرغم من كل أتعابه فيه إلاّ انه عني بالطبقات الاجتماعية ومنتجاتها السياسية من دون فهم الآليات التي كانت تعمل في سياقات متنوعة ليس في السياسة حسب، بل حتى في أصغر الوحدات الاجتماعية المعقدة. إن عمله يكاد يكون أثرى عمل لتاريخ أي مجتمع في منطقة الشرق الأوسط".

يفترق ما قاله بطاطو عن المجتمع العراقي عما قاله الوردي عنه، على الرغم من انتمائهما للمدرسة الأميركية في المنهج وطرق البحث التجريبي، فهل كانا يتحدثان عن شيئين مختلفين، أم أنهما كانا ينظران للشيء عينه من زاويتين مختلفتين؟. أظن أن الاحتمال الثاني أقرب إلى الصواب، فبطاطو ركز على مفهوم الطبقات الاجتماعية أكثر من الوردي، كما أنه تتبع مسار ولادة الحركات السياسية الراديكالية (الثورية) ونموها وصراعاتها، وهي الموضوعة التي لم يقف الوردي عندها كثيراً، ربما لأنه لم يقع على الأرشيف الخاص السري لتلك الأحزاب مثلما وقع عليه بطاطو لأسباب معلومة وأخرى مجهولة مثلما يلمح الدكتور سيار الجميل في إحدى محاضراته. أو لحذر الوردي من التصدي لموضوعة كهذه في ظرف ساده الاستبداد والعنف وانعدام الأمان. بالمقابل ركز الوردي على طبيعة الشخصية العراقية والمجتمع العراقي محاولاً تقصي جذور المشكلات في عمق تاريخي أبعد، وبافتراضات غير تلك التي اعتمدها بطاطو لاختلاف أهداف الباحثين الذين لا غنى لأي دارس عن التعرف على ما توصلا إليه بشأن المجتمع العراقي.

الطبقة الوسطى في العراق:

باتت الطبقة الوسطى اللاعب الرئيس في المجتمعات الحديثة، بفضل التقدم العلمي والتربوي والتقني والإعلامي، وازدهار الإنتاج والأسواق، وبناء دولة المؤسسات، وقيام منظمات المجتمع المدني. وبحسب محمد حسنين هيكل "أصبحت الطبقة الوسطى هي مستودع الحراك الاجتماعي الجديد، ولعلها كانت كذلك طول التاريخ. فإن القلة التي تصعد إلى أعلى السلم الاجتماعي تنفذ منها، كما أن الكثرة المتزاحمة عند أول درجاته تطلب الوصول إليها". فضلاً عن أن توسع الطبقة الوسطى، مثلما يعلمنا التاريخ، يقلل من غلواء التناقضات والصراعات الطبقية، ويزيد من فاعلية الاقتصاد وبقية مؤسسات المجتمع.

لا نجانب الصواب إذا ما قلنا أن مشروع النهضة هو مشروع الطبقة الوسطى الصاعدة، وهذه الطبقة ترعرعت وأخذت بالاتساع، حجماً ونفوذاً، في العراق منذ عشرينيات القرن العشرين على خلفية ثلاثة عوامل أساسية هي: نشوء الدولة العراقية الفتية ودخول أفراد من المجتمع في مؤسساتها، أي توسع شريحة الموظفين الحكوميين. والازدهار النسبي للتعليم وقيام المعاهد والجامعات. وأيضاً انتعاش الحياة الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة لشرائح واسعة مع نمو في مستويات الدخل القومي وبالتالي الدخل الفردي بعد اكتشاف النفط، منذ العام ١٩٢٨ واستثماره. غير أن التحولات الاجتماعية والحراك الاجتماعي في العراق، عموماً، كانت، وكما يرى حنا بطاطو نتيجة زج العراق في حركة السوق الرأسمالي العالمي والمنظومة الإمبريالية بعد الاحتلال البريطاني للعراق في العام ١٩١٧، على الرغم من إمكانية تأشير عوامل أخرى بهذا الصدد، منها دخول التقنيات الجديدة في الحياة العامة قبل ذلك أيضاً، وكما ينوه بطاطو، مثل دخول السفن البخارية النهرية (١٨٥٩) والبرق الكهربائي (١٨٦١) إلى جانب فتح المدارس الحكومية (١٨٦٩) وأخيراً تطور الصحافة بعد ١٩٠٨، وإثر ذلك تعزز القطاع الخاص ونشطت التجارة فحصل حراك اجتماعي ملموس.. هذه الطبقة الوسطى أخذت على عاتقها مهمة قيادة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومع تحسن وضعها المادي توضحت أبرز سماتها ونقاط ضعفها، فكانت حاملة أحلام كبيرة وأوهام كبيرة.

كانت الطبقة الوسطى العراقية ضعيفة جداً، مثلما يلاحظ حنا بطاطو قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وهو يرى أن حقبة ما بعد الثورة هي حقبة هذه الطبقة الفعلية التي راحت تنمو نمواً خطياً متصاعداً بعد هذا التاريخ. غير أن الوقائع فيما بعد أثبتت عدم دقة حكم بطاطو فيما يتعلق بتقوية أسس وتطور الطبقة الوسطى العراقية.. يقول الدكتور فالح عبد الجبار؛ "أن التجربة الأخيرة لبعض البلدان العربية (وغيرها) يشير إلى الطبيعة المهزوزة، المتقلبة للاقتصاد الريعي - الدولتي، لا يسمح باطراد نمو هذه الطبقات، بل يؤدي، عند نقاط معينة، إلى انهيار مراتب واسعة منها (مثال العراق، أو السودان)، وانحدار الفئات المعتمدة على الراتب منها انحداراً شديداً إلى مرتبة بروليتارية متعلمة، تحمل تطلعات الطبقات الوسطى الحديثة (بفضل التعليم) وتعجز عن تلبية هذه التطلعات في سوق العمل، المتخم. الواقع أن هذه الفئات تشكل الفضاء الاجتماعي لنمو الحركات الإسلامية الاحتجاجية". وسبق لبطاطو أن أومأ إلى أنه منذ العام ١٩١٤ لم تستقر الطبقات الاجتماعية في العراق على حال بسبب عوامل داخلية وخارجية.وأن الطبقة الوسطى هي أكثر الطبقات وضوحاً في البلاد وإن لم تكن بنيتها مستقرة. وهذا ما تبين بجلاء فيما بعد. فبدءاً من ثمانينيات القرن الماضي واندلاع الحرب العراقية الإيرانية صارت هذه الطبقة تخسر مواقعها ودورها رويداً رويداً. فالنظام الحاكم آنذاك بات أكثر توتاليتارية وبالتالي صار أبناء هذه الطبقة مجرد تروس صغيرة لا حول لها في الآلة الجهنمية للدولة، أي أنها لم تعد قادرة على إصدار قرارات هامة في المجرى السياسي والاجتماعي ولاسيما بعد ضرب الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في الصميم منذ النصف الثاني من السبعينيات بخاصة. أي أن مشروعها النهضوي صار في مهب الريح.

ولأن الحرب أنهكت الاقتصاد تضاءل الدخل الحقيقي للأفراد ولاسيما عند المنتمين للطبقة الوسطى (حيث مصدر دخل غالبيتهم هو رواتبهم التي يتقاضونها من الدولة) ثم جرى تفكيك للقطاع العام من غير أن يزدهر القطاع الخاص، ولاسيما في قطاع الإنتاج. كما أن شريحة واسعة من التجار اهتز مركزها المالي والتجاري بعد أن احتكر أبناء السلطة المفاصل الأساسية في هذا القطاع فغادر قسم منهم (التجار) البلد وهاجر قسم آخر وهرب قسم ثالث أمواله حتى جاء الحصار في أعقاب غزو الكويت في العام ١٩٩١ ليطيح بشريحة واسعة من الطبقة الوسطى ويزعزع مواقعها. وهنا حدث متغير خطير إذ تراكمت الثروة في الريف وأفقرت المدينة حين راحت الدولة تشتري المحاصيل الزراعية من الفلاحين بأسعار مرتفعة فحصل زحف غير مسبوق لأبناء الريف إلى المدينة إذ راحوا يقتنون العقارات والمحال التجارية ناقلين معهم قيمهم وتقاليدهم إلى وسط المدينة. (هنا تغيرت المفردات المتداولة في اللغة اليومية، وكذلك الأزياء والاهتمامات، وصار من المناظر المألوفة في مراكز المدن الكبيرة نصب سرادق تسوية المنازعات الأهلية على وفق العرف العشائري/ الفصل، بعد ضعف سلطة الدولة وعدم ثقة المواطن بالقضاء الذي استشرى فيه الفساد).

بالمقابل بدأ عدد كبير من أبناء الطبقة الوسطى المدينية يبيعون عقاراتهم ليستقروا في الضواحي الفقيرة (للاستفادة من فرق السعر ومواجهة أعباء العيش). وخلال سنوات قليلة تشوهت البنية الاجتماعية للمدينة وتبدلت قيمها وتقاليدها وأشكال علاقاتها وطبيعة لغتها المتداولة، حتى بدت مراكز المحافظات والأقضية أشبه ما تكون بقرى كبيرة. فيما ارتكس سكان المدن، الذين يقبع أغلبهم في أدنى سلم الطبقة الوسطى، نحو المحافظة الدينية، والتأثر بالتأويلات المتطرفة للدين. فيما عبرت أعداد هائلة، ممن يقبعون في درجة أعلى من السلّم المذكور آنفاً، من أبناء الطبقة الوسطى (تجار وصناعيون وأساتذة جامعات وصحافيون وكتّاب وأطباء ومهندسون وإداريون وفنيون في مختلف الاختصاصات) الحدود، في مشهد غير مسبوق، لهجرة العقول والكفاءات هرباً من ضغط واقع الحصار الذي فرضه مجلس الأمن على العراق، والذي استغلته السلطة لصالحها..

وبحسب طروحات المفكر علي الوردي تحمل الطبقة الوسطى مرض الازدواجية أكثر من غيرها. هذه الطبقة التي يسميها بطبقة الأفندية عاشت الصراع بين المثل والقيم العليا التي راحت تدعيها قولاً والواقع الاجتماعي بمساوئه وأمراضه التي كانت تعيشها. وبرأيه فهي طبقة متحذلقة مغرورة. وجدت في العهد العثماني إلاّ أنها باتت تتسع مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة مطلع عشرينيات القرن الماضي.. فبدءاً من هذه المرحلة كما يقول الوردي أصبحت هذه الطبقة: " تستوعب أفراداً من أبناء العامة، لم يكونوا يحلمون بأنهم في يوم من الأيام سيصبحون من الطبقة الحاكمة. إن هذا الصعود المفاجئ إلى مراتب الحكام والضباط، نفخ فيهم شعوراً زائفاً بالعظمة أو العبقرية أو المقدرة على المعجزات.. إن النجاح المفاجئ يؤدي إلى الشعور بالمقدرة الخارقة والبطر، ولهذا نجد أغنياء الحرب لا يحتملون وأصحاب الشهادات في مجتمع جاهل لا حد لتحذلقهم وغرورهم". وأعتقد أن الوردي يشير هنا إلى نقاط الضعف الكامنة في نسيج الطبقة الوسطى العراقية، أو فئات منها، فضلاً عن تزعزع وضعها النفسي والأخلاقي، نتيجة السياق المختل الذي تكونت فيه. ذلك السياق الذي من الممكن، عبره، فهم علل تكون النخب الثقافية والسياسية العراقية (المنتمية، غالباً، للطبقة الوسطى الناشئة، والمتحدرة، غالباً، من أصول ريفية) ومواطن قصورها، ومحدودية أفقها الثقافي والسياسي. وبمرور الوقت، بالتزامن مع تشكل مؤسسات الدولة، نجد، بتعبير محمد أركون، وكما هو الحال في بقية البلدان العربية، أن: "أشباه المثقفين الذين نتجوا عن تعليم مدرسي سريع، وحصلوا على مواقع اجتماعية، ووظائف سياسية عالية جداً بفضل نشاطاتهم النضالية والحزبية، قد أصبحوا عديدين جداً وأقوياء إلى حد أنهم يشكلون اليوم عقبة جدية في وجه كل فكر نقدي". ويمكن إضافة؛ في وجه قيام مؤسسات دولة حديثة ومجتمع مدني فاعل ومنتج. لقد حلّت الإيديولوجيا بصيغها الراديكالية وقوامها الدوغمائي التبسيطي محل المعرفة العلمية والنقدية، وتلكأت مهمة بناء الدولة على قاعدة مبدأ المواطنة والقانون، وعادت الولاءات للهويات والانتماءات الأولية العشائرية والطائفية للانتعاش مرة أخرى.